

\* Conseil Consultatif des droits de l'homme  
du Maroc

دعوة الأهل والمعتق وما وراء ذلك  
توحيات هيئة الإنصاف والمصالحة  
من قبل المجلس الاستشاري لحقوق  
الإنسان

يتولى المجلس الاستشاري حقوق الإنسان كمواسسة  
والهيئة للتفاوض حقوق الإنسان ودمائها تفعيل توثيق  
هيئة الإزهاق والمعاكسة بالتعاون مع الحكومة وكل  
الأطراف المعنية، وقد تم تنفيذها من قبل الجهات المختصة  
كجوهن تفعيل التوثيق إخراج تقديم سوار في حال  
جبر الفرد أو الجماعي، واستكمال الكسب  
عن الحقيقة كجوهن الحالات العالقة ومباشرة التفكير في  
تفعيل التوثيق المتعلقة بالأحداث التشريعية والمؤسساتية  
على مستوى جبر الفرد:

تم تنفيذ المطالبات التكميلية القائمة بالتعويض لعائلة  
13412. مستفيدا من بين الضحايا أو ذوي حقوقهم وتوصل  
لحد الآن أكثر من 95% من مجموع المستفيدين بالتعويضات  
المالية.

أما كجوهن التوثيق المتعلقة بالتطبيق السعي لعائلة  
الضحايا وذوي حقوقهم فقد أوصى التعاون بين المجلس  
والحكومة إلى اعتماد اتفاقية تعاقب لتسهيلهم من  
الاستفادة من التطبيق السعي حيث قطع تنفيذ هذه  
الاتفاقية مراحل متقدمة وبدأ العديد من المستفيدين  
تتولى بلون بركات التي لهم.

٤٤

كما أحرز المجلس تقدماً في دراسة ووضع مقترحات  
بناءً على التوجهات المتعلقة بإبتي أشكال جبر العز  
الفردية مما يفتح آفاقاً جديدة

وتسوية الأوضاع القانونية والإدارية وإيجاد حلول لقطاعات المملكية.

• على مستوى جبر الفروع الجماعية

وتتعلق الأمر بتنفيذ التوجيهات الصادرة عن الهيئة لغاثة المطالبات التي تفررت عن حدود التسهيلات الجماعية كقوة الإنسان في الماضي، والحد من التسيير المحلية في هذه المجالات وقد التزمنا بالتنسيق بين جميع أطرافها وبع الأوجدها بها.

وتشتمل في تنفيذ هذا البرنامج من خلال ثلاث آليات وهي الجمعيات المحلية والجماعات المحلية والمجالس الخيرية للمكفوفين.

والبرنامج شتمهم المجالس الحكومية والجماعات المحلية ووكالات التنمية الوطنية والتعاون الدولي والجمعيات المحلية.

• على مستوى كسوف الكفوف

مكن عمل المجلس من كسوف 44 حالة من بين 66 حالة التي كانت هيئة الرفاق والمطابقة قد أوصت باستئصال الترسبات منها. كما واصل استئصال الترسبات منها 44 حالة

الطبيعية.

١٤١

على مستوى الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية  
 الخرج المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في تفعيل  
 التوجيهات المتعلقة بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية  
 مع جميع الفاعلين المعنيين حيث شارك في اجتماعات  
 اللجنة التي كلفت بإعداد مشروع قانون جنائي قبل كم  
 مع المصادقات الدولية لحقوق الإنسان التي تعتبر بلديا  
 كل فائرها، وقدم مذكرة أولية حول مشروع قانون  
 العنصرية. وهو أيضا معني بتفعيل توصية الهيئة  
 بالغاء عقوبة الإعدام وباقي التوجيهات المتعلقة  
 بالحكامه الأساسية وتأهيل العدالة ورفع الاستراتيجيه  
 وكثيرة للمناحه الإيجابية من الحقوق حيث  
 فتح ~~أوراها للتفكير~~ ~~ولخصها للرفع~~  
 وباشترى أي خيرات حول هذه الموضوع